عمل سياسي وان من دأبها مناصبة الملوك وذوي السلطة ممن لا يدين لاغراضها فهي ابداً متأهبة لان تتذرع الى مآربها بالقوّة أو بالغيلة فتستعين بالجند أو بالفتّاك وتستخدم السيف أو الخنجر. ولقد اجترأ البابا اكليمنضوس الرابع عشر سنة ١٧٧٣ على الغآء هذه الجمعية عملاً بطلب الفريق الاكبر من ملوك اوربا بعد ما اثبتوا لهُ انها آفةٌ للمجتمَع ومعثرةٌ للدين المسيحي فكان من قولهِ عند ما وقّع على مرسوم الالغآء «ليكوننّ هذا سبب منيّتي». وفي الواقع فانهُ مات بعد ذلك بأقل من سنة والى الآن فان اعدل التواريخ وابعدها عن التشيّع لا تخلو عند ذكر هذا الحادث من التعريض بشبهة التسميم

وفي الختام فانا اذا تفقدنا ما كان للجزويت من الاثر في احوال الامم والاجيال والسياسات والاديان من كل ما أُشرِب روحهم ووُسم بطابعهم وجدنا هنـاك الفساد والاضمحلال وظلّ الموت . فهاتان الأُورُجُوّاي والپارائجُوّاي لم يتركوهما الا خراباً . وهذه جمهوريات اميركا الجنوبية بأسرها قد اصبحت اطلالاً . وهذه جزيرة كوبا والجزائر الفيليبية قد ناهزت الخراب ولولا ثورة اهلها لطلب الحرية لدمرت بتاتاً . اما اسپانيا فقد اكل الدهر عليها وشرب . انتهى

اصل اللغات الساميّة

(تتمة ما سبق)

وهناك بحثٌ آخر في صيَغ مزيدات الافعال واخصُّ منها صيغتي إِنْفَعَلَ وتَفَعَّلَ وهما في العبرانية نِفْعَلْ بكسر النون وهِتْفَعِّلْ بهآءٍ مكسورة

بعدها تآء ساكنة. وهذان المثالان موضوعان لنقل الفعل من التعدّي الى اللزوم وهو استقرار حدوثهِ في نفس الفاعل غير انهُ لما كان كلٌّ منهما متعدّياً في الاصل بقي فيهِ هذا التعدّي بعد النقل واقعاً على نفس فاعلهِ . وبيانهُ ان قولنا انكسر الزجاج مثلاً يكون الزجاج فيهِ فاعلاً لان الفعل مسندٌ اليهِ ومفعولاً بهِ في المعنى لان اثر الكسر واقعٌ عليهِ كما لا يخفى . فاذا تقرر ذلك لزم الحكم بان في كلٍّ من الزيادتين معنًى يدلُّ على المفعول بهِ حتى يتناولهُ معنى التعدّي الذي في اصل الفعل وهذا ما اردت بيانهُ في هذا الموضع وهو يُستنبَط من العبرانية بما يقرب من مقتضى النظر ولا يبعد عن مظنّة الواقع . وذلك انّا نقول انهم اتوا بضمير النصب المتصل وهو نِي من قولهم فَقَدَنِيْ مثلاً اي زارني فجعلوهُ في صدر الثلاثي المجرّد وحذفوا يآءهُ لالتقآء الساكنين بينها و بين فآء الفعل وقالوا نِفْعَلْ . ثم اسندوا هذا الفعل الى مرفوعهِ وقالوا نِفْرَدْتِيْ مثلاً اي انفردتُ وحينئذٍ اجتمع فيهِ ضميران لصاحب واحد احدهما فاعلٌ والآخر مفعولٌ بهِ على حد قولنا ظننتُني وعلى حدّ ما يسمّيهِ الفرنسيس فعلاً ضميرياً فانهُ جارٍ عندهم على هذا النظم الا ان الضمير الاول لما صار من اصل بنية الكلمة بقي لفظهُ مع غير المتكلم فقيل نِفْرَدْتَا ونِفْرَدُو اي انفردتَ وانفردوا وهلمَّ جرًّا . واتوا بضمير النصب المنفصل وهو أتْ بالامالة المرادف لإيَّا عندنا فادخلوهُ على الفعل الرباعي فصار إِتْفَعَّلْ ثم ابدلوا من همزتهِ هآءً على سنّتهم في الهمزة الداخلة على اوائل الكلام وقالوا هِتْفَعَّلْ . ويؤيدهُ ان هذا الاصل باقٍ بصورتهِ في السريانية في هذا المثال وغيرهِ من كل ما اولهُ تآء عندنا وفي وزن إِفْتَعَلَ فانهم يقدّمون التآء

فيه يقولون إِتْفْعَلْ بالامالة الاّ اذا وليها حرفٌ من حروف الصفير فيقدّمونهُ عليها طلباً لتسهيل النطق . ومن هنا يُؤخَذ ان اصل استفعل عندهم اتسفعل فأُخّرت التآء لمكان السين ومن ثمّ يتحقق الاصل الذي ذكرناهُ في جميع هذه المزيدات على الاطلاق

قلت واذا صحّ هذا التوجيه في صيغة نِفعَل كان حجةً على ما يزعمهُ النحاة من ان الضمير في نحو ضربني هو اليآء وحدها والنون مزيدة لوقاية الفعل من الكسر فانهُ منقوضٌ بوقوع هذه النون في اول الفعل كما ترى ولا معنى للوقاية هناك . وحينئذٍ يتعيّن انها من اصل بنية الضمير وانما حُذفت مع غير الفعل للفرق بين المنصوب والمجرور كما هو شأن الضمائر في كثير من اللغات

عَوْدٌ . ومن الغريب ان كثيراً من الالفاظ الدائرة في استعمال كلّ من اللغتين والتي لا مرادف لها في معناها تنفرد باشتقاقها واحدةٌ منهما دون الاخرى . وذلك كلفظة كُلّ فانها في العربية كلمةٌ مُقتضَبةٌ لا يظهر لها مشاركةٌ لسائر مادتها واذا رددتها الى العبرانيّة اتّصلت بمادّة كَلَل ومعناها أتمّ وأكمل . وعكسها لفظة بين فانهُ لا يظهر لها اشتقاقٌ عندهم وعندنا يمكن ان تُجعَل مصدر بانَ اذا انقطع ووجه استخدامها ظاهر والامثلة في كل ذلك كثيرةٌ نقتصر منها على ما اوردناهُ تبصرةً للمستدلّ ولولا ضيق المقام لاتينا منها بما يقضي بالعجب . فاذا تدبّرت ذلك كلهُ لم تبقَ عندك شبهةٌ في كون اللغتين شيئاً واحداً ولم يصحّ في حكمك ان احداهما منتزَعةٌ من الاخرى انتزاع الفرع من الاصل والاّ لم يبقَ الاصل اصلاً ولا الفرع

فرعاً . وذلك لما وضح من ان اصل الوضع متحقّقٌ في كلٍّ من اللغتين تنفرد به هذه تارةً وتلك تارةً اخرى فكل واحدةٍ منهما متوقفةٌ على الاخرى في بيان ذلك الاصل على السوآء . وحينئذٍ فالدليل واقفٌ بين طرفي الحكم فلم يبقَ الاّ ان يُقضَى بالاصالة لكلتيهما معاً او يتبيَّن لهما اصلٌ ثالث

فاذا امكن الحكم بعد هذا بالوحدة بين العربية والعبرانية لم يبقَ اشكالٌ في الحكم بالوحدة بينهما وبين الإرَميَّة بفرعيها لتوسطها بين اللغتين واخذها من كلٍّ منهما بطرف . وذلك ان الجمع في هذه اللغة يكون بالنون بدل الميم . وتزاد النون في الافعال بعد واو الجمع ويآء الواحدة زيادةً مطّردةً في المضارع . ويُدلّ على التأنيث في ماضي الغائبة بالتآء . وتُفتتَح مزيدات الافعال بالهمزة دون الهآء فيهما . ويأتي فيها المصدر ميميًّا . وتُبنَى الصفة مما فوق الثلاثيّ بنآءً مطّرداً بزيادة ميم موضع حرف المضارعة مكسوراً ما قبل آخرها للفاعل ومفتوحاً للمفعول الى غير ذلك . فهي في هذه كلها ادنى الى العربية . والحروف في هذه اللغة هي عين الحروف العبرانية باعدادها ومقاطعها . واذا سكنت النون فيها تُدغَم فيما بعدها او تُحذَف وتُشبَع حركة ما قبلها . ولا تثنية فيها الاّ في اسمآء محفوظة لا تتجاوز فيما نقلوا اربعةً . وليس فيها من الصيغ المختصة بالجمع الاّ الجمعان السالمان . وكلّ لفظةٍ بُدئت في العربية بالواو فهي فيها باليآء . والسين والشين متعاقبتان بين الفاظها والفاظ العربية الاّ في النادر . فهي في هذه كلها اقرب الى العبرانية . وفيما بقي من احكامها فهي تارةً تطابق اللغتين جميعاً وتارةً تخالفهما جميعاً وكذلك حالها في الاوضاع والمعاني فهي على الجملة بينَ بين

وقد وقع في الإرَمية مثل ما وقع في غيرها من تفرّق اللهجة وتباين المنطوق غير انهُ لنزارة المنقول من قديمها لا يتحقق منها الاّ لغتان احداهما الكلدانية والاخرى السريانية الا ان الفروق بينهما يسيرة لا تتعدى في اصل الوضع عدداً قليلاً من الالفاظ على نحو ما مرّ في لغات العرب مع اختلافاتٍ اخرى عارضة من نحو زيادةٍ او نقصٍ في بعض الحروف وتبديلٍ في بعضها مما ليس لهُ كبير وقع . والفصل الاعظم المميز لكلٍّ منهما اختلافهما في لفظ الأَلِف فان الكلدان ينطقون بها ألفاً صريحة فيقولون إلاهَا مثلاً والسريان ينحون بها الى الواو فيقولون ألُوهُو . وهذه الالف كثيرةٌ في لسانهم يزيدونها فيما خلا جمع المذكّر السالم في آخر كل اسمٍ غير مضافٍ ولا علَم بمنزلة التنوين عندنا . وهي لازمةٌ لمصحوبها في حالتي التعريف والتنكير اذ لا اداة للتعريف عندهم وربما اسقطوها عند ارادة النص على التنكير وهو من الغرابة بمكان . ولهذا كان الفرق الذي نذكرهُ بيّناً في كلامهم كثير الشيوع في الفاظهم حتى لا تكاد تخلو عنهُ جملة

وعلى نحو ما ذكرنا يتمشى الحكم في سائر اللغات الساميّة فلا حاجة الى الاطالة باستقرآئهنَّ على انهُ لم يبقَ منهنَّ الا رسومٌ ضئيلة وآثارٌ محيلة وما وُجِد منهنَّ من الكتابات القديمة لا يخرج عن مماثلة اللغات الباقية مما يشهد بان هذه الهيئة مستقرّةٌ في اصل اللهجة الساميّة من اقدم عهدها لا تُعرَف قبلها هيئةٌ اخرى . وفي كل ما ذُكِر كلامٌ لا موضع لهُ في هذا المقام والله سبحانهُ اعلم بالصواب وهو حسبنا ونعم الوكيل